

[ كتاب الجنائيات ]<sup>(١)</sup>

[٢٠٢٨] [اتفقوا]<sup>(٢)</sup> : على أن من قتل نفسًا [ مسلمة ]<sup>(٣)</sup> مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول ابنًا لقاتل ، وكان في قتله [ متعديًا متعمدًا ]<sup>(٤)</sup> بغير تأويل ، واختار الولي القتل فإنه يجب ؛ لقول الله ﷻ ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [ البقرة : ١٧٩ ] ، ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ المائدة : ٤٥ ]<sup>(٦)</sup> .

[٢٠٢٩] واتفقوا : على أن السيد إذا قتل عبد نفسه فإنه لا يقتل به ولو كان متعمدًا<sup>(٧)</sup> .

[٢٠٣٠] واختلفوا : فيما إذا قتل مسلم ذميًا أو معاهدًا ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : لا يقتل المسلم بواحد منهما ، إلا أن مالكًا استثنى فقال : إن قتل المسلم ذميًا ، أو معاهدًا ، أو مستأمنًا كتابيًا ، أو غير كتابي غيلة قتل حتمًا ، ولا يجوز للولي العفو ؛ لأنه تعلق قتله بالافتيات على الإمام .

وقال أبو حنيفة : يقتل المسلم بقتل الذمي ولا يقتل المسلم [ بقتل المستأمن ]<sup>(٨)</sup> .

[٢٠٣١] واختلفوا : في الحر يقتل عبد غيره ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد :

(١) في المطبوع هذا الكتاب بعد باب العفو والقصاص .

والجنائيات جمع جناية ، وجمعت وإن كانت مصدرًا لتنوعها ، وعبر بها دون الجراح ؛ لتشمله والقطع والقتل ونحوهما مما يوجب حدًا أو تعزيرًا .

وشرعًا : كل فعل عدوان على نفس أو مال ، ولكنها في العرف مخصوصة بما يجعل فيه التعدي على الأبدان ، وسما الجنائيات على الأموال غضبًا ونهبًا وسرقة وخيانة وتلفًا .

(٢) في (ز) : واتفقوا .

(٣) في (ز) : مؤمنة .

(٤) في (ز) : متعمدًا متعديًا .

(٥) هذه الآية ساقطة من (ز) .

(٦) «رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«المغني» (٣٣٥/٩) .

(٧) «الهداية» (٥٠٤/٢) ، و«المغني» (٣٥٠/٩) ، و«القوانين» (٣٦٣) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٥) .

(٨) في (ز) : بالمستأمن .

انظر مصادر المسألة : «الهداية» (٥٠٤/٢) ، و«المغني» (٣٤٢/٩) ، و«المهذب» (١٧١/٣) ،

و«القوانين» (٣٦٣) .

لا يقتل به ، وقال أبو حنيفة : يقتل به<sup>(١)</sup> .

[٢٠٣٢] واتفقوا : على أن الابن إذا قتل أحد أبويه قتل به<sup>(٢)</sup> .

[٢٠٣٣] واختلفوا : فيما إذا قتل الأب ابنه ، فقال أبو حنيفة ، والشافعي ،

وأحمد : لا يقتل به .

وقال مالك : يقتل به إذا كان قتله [لمجرد]<sup>(٣)</sup> القتل ، كاضجاعه ، وذبحه ، فإن

حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل به [عنده]<sup>(٤)</sup> ، والجد عنده في ذلك

كالأب<sup>(٥)</sup> .

[٢٠٣٤] واتفقوا : على أن الكافر يقتل بقتل المسلم ، والعبد يقتل بقتل الحر<sup>(٦)</sup> .

[٢٠٣٥] واتفقوا : على أن الرجل يقتل بالمرأة ، والمرأة تقتل بالرجل ، والعبد

بالعبد<sup>(٧)</sup> .

[٢٠٣٦] واختلفوا : هل يجري القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ،

وبين العبيد بعضهم على بعض ؟ فقالوا : يجري بينهم ، إلا أبا حنيفة فإنه قال : لا

يجري<sup>(٨)</sup> .

[٢٠٣٧] واختلفوا : في الجماعة يشتركون في قتل الواحد ، فقال أبو حنيفة ،

ومالك ، والشافعي : [تقتل]<sup>(٩)</sup> الجماعة بالواحد ، إلا مالكا فإنه استثنى القسامة من

(١) «رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«الإشراف» (٨٣/٤) ، و«المهذب» (١٧١/٣) ، و«الهداية» (٥٠٣/٢) .

(٢) «المهذب» (١٧٣/٣) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«المغني» (٣٦٦/٩) .

(٣) في (ز) : بمجرد .

(٤) زيادة من (ز) .

(٥) «المهذب» (١٧٢/٣) ، و«الإشراف» (٨٦/٤) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«الهداية» (٥٠٤/٢) .

(٦) «القوانين الفقهية» (٣٦٣) ، و«بداية المجتهد» (٥٩١/٢) ، و«المهذب» (١٧١/٣) .

(٧) «الإشراف» (٧٩/٤) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«الإقناع في مسائل الإجماع» (٣٥٩/٢) .

(٨) «الإشراف» (٨٧/٤) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٥) ، و«المهذب» (١٧٩/٣) ، و«الهداية» (٥١٠/٢) .

(٩) في (ز) و(ط) : يقتل .

ذلك فقال : لا يقتل بالقسامة إلا واحد .

وعن أحمد روايتان ، إحداهما : تقتل الجماعة بالواحد كمذهب الجماعة ، وهي التي اختارها الخرقى ، والأخرى : لا تقتل الجماعة بالواحد ، ويجب الدية دون القود<sup>(١)</sup> .

[٢٠٣٨] واختلفوا : هل تقطع الأيدي باليد؟ [ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : تقطع الأيدي باليد ]<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو حنيفة : لا تقطع وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء<sup>(٣)</sup> .

[٢٠٣٩] واختلفوا : فيما إذا قتله بالمثل ، كالخشبة التي فوق عمود الفسطاط ، أو الحجر الكبير الذي الغالب في مثله أنه يقتل ، فقالوا : يجب القصاص بذلك إلا أبا حنيفة فإنه قال : لا يجب القصاص إلا بالمحدد ، أو ما عمل عمله في الجراح ، فأما إن ضربه فاسود الموضع أو كسر عظامه في داخل الجلد ففيه عنه روايتان<sup>(٤)</sup> .

[٢٠٤٠] واختلفوا : في عمد الخطأ : وهو أن يتعمد الفعل ويخطئ في القصد ، مثل أن يكرر الضرب بسوط [ لا يقتل مثله ]<sup>(٥)</sup> غالباً ، أو [ يلكزه ]<sup>(٦)</sup> ، أو يلطمه ، ففي [ هذا ]<sup>(٧)</sup> الدية دون القود عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، إلا أن الشافعي قال : إن كرر الضرب حتى [ مات ]<sup>(٨)</sup> فعليه القود ، وقال مالك : فيه القود<sup>(٩)</sup> .

(١) «المهذب» (١٧٣/٣) ، و«بداية المجتهد» (٥٩٢/٢) ، و«الإشراف» (٨٨/٤) ، و«المغني» (٣٦٧/٩) .

(٢) ما بين [ ] ساقط من (ط) والمطبوع .

(٣) «المغني» (٣٧١/٩) ، و«الإشراف» (٩٠/٤) ، و«المهذب» (١٧٩/٣) ، و«الهداية» (٥١٣/٢) .

(٤) «المغني» (٣٢٥/٩) ، و«الهداية» (٥٠٦/٢) ، و«الإشراف» (٩١/٤) ، و«المهذب» (١٧٦/٣) .

(٥) في (ز) : مثله لا يقتل . (٦) في المطبوع : ليلكزه .

(٧) في (ز) : هذه . (٨) في (ز) : يموت .

(٩) «الهداية» (٥٠٢/٢) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٦) ، و«القوانين الفقهية» (٣٦٢) ، و«المغني» (٩/٩) .

[ باب الإكراه وما يتأتى من قتل عمد وعفو ]<sup>(١)</sup>

[٢٠٤١] واختلفوا: في رجل أكره رجلاً على [أن يقتل]<sup>(٢)</sup> آخر، فقال أبو حنيفة: يجب القتل على المكره دون المباشر.

وقال مالك، وأحمد: يقتل [المكره و]<sup>(٣)</sup> المكره.

وقال الشافعي: يقتل المكره، وفي المكره قولان<sup>(٤)</sup>.

[٢٠٤٢] واختلفوا: في صفة المكره، فقال مالك: إن كان المكره [السلطان]<sup>(٥)</sup>، أو متغلباً، أو سيّداً مع عبده أُقيد منهما جميعاً، إلا أن يكون العبد أعجمياً جاهلاً بتحريم ذلك فلا يجب عليه القود. وقال الباقر: يصح الإكراه من كل يد عادية<sup>(٦)</sup>.

[٢٠٤٣] واتفقوا: على أنه إذا شهد بالقتل شهود ولم يرجع الشهود عن شهادتهم أن ذلك نافذ يُعمل به<sup>(٧)</sup>.

[٢٠٤٤] واختلفوا: فيما إذا [رجعوا]<sup>(٨)</sup> بعد استيفاء القصاص، وقالوا: تعمداً [الكذب]<sup>(٩)</sup>، أو جاء المشهود بقتله حيّاً، فقال أبو حنيفة: لا قود [عليهم وعليهم]<sup>(١٠)</sup> الدية مغلظة.

وقال الشافعي، وأحمد: [عليهم]<sup>(١١)</sup> القصاص.

(١) هذا العنوان مثبت من (ز)، وهو ليس في (ط) والمطبوع.

(٢) في (ز): قتل. (٣) ساقطة من (ز).

(٤) «الإشراف» (٩٢/٤)، و«رحمة الأمة» (٢٣٦)، و«بداية المجتهد» (٥٨٧/٢)، و«المهذب» (١٧٨/٣).

(٥) في (ز): سلطاناً.

(٦) «المهذب» (١٧٨/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٣٦)، و«بداية المجتهد» (٥٨٧/٢)، و«المغني» (٣٣٢/٩).

(٧) انظر مصادر المسألة التالية. (٨) في (ز): رجوع الشهود.

(٩) ساقطة من (ط) و(ز). (١٠) في (ز): عليهما وعليهما.

(١١) في (ز): عليهما.

وقال مالك: يجب القصاص وهو المشهور عنه<sup>(١)</sup>.

[٢٠٤٥] واتفقوا: على أنهم إذا رجعوا بعد استيفاء القصاص وقالوا: أخطأنا، أنه

لا يجب عليهم القصاص وإنما تجب الدية<sup>(٢)</sup>.

[٢٠٤٦] واختلفوا: فيما إذا أمسك رجل رجلاً ليقته آخر فقتله، فقال أبو حنيفة،

والشافعي: القود على القاتل دون الممسك، ولم يوجبا على الممسك شيئاً إلا التعزير

من غير حبس، إلا أن الفوراني أبا القاسم<sup>(٣)</sup> حكى في «الإبانة» له عن مذهب

الشافعي: أنه ينظر فإن أمسك حراً فلا يضمن الممسك [شيئاً]<sup>(٤)</sup>، وإن أمسك عبداً

ضمن قيمته، ثم رجع هو [بما غرم على القاتل]<sup>(٥)</sup>؛ لأن العبد يغضب يعني أنه مال.

وقال مالك: إذا [أمسك عبداً]<sup>(٦)</sup> ليقته رجل فقتله [عمداً]<sup>(٧)</sup> كانا شريكين في

قتله فيجب عليهما القود إذا كان القاتل لا يمكن قتله إلا بالإمساك، وكان المقتول لا

يقدر على [الهرب]<sup>(٨)</sup> بعد الإمساك.

وقال أحمد في إحدى روايته: يقتل القاتل ويحبس الممسك [حتى يموت]<sup>(٩)</sup>،

وعنه رواية أخرى: يقتلان جميعاً على الإطلاق<sup>(١٠)</sup>.

(١) «رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«المهذب» (١٧٩/٣)، و«المغني» (٣٣٣/٩).

(٢) «المغني» (٣٧٣/٩)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«المهذب» (٢٠٤/٣)، و«الوجيز» (٤٦٤).

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران المروزي، تفقه على القفال، وبرع حتى صار شيخ الشافعية بمرو، صنف «الإبانة»، و«العمدة»، توفي (٤٦١هـ)، انظر «طبقات الشافعية» للإسنوي (١٢٠/٢).

(٤) ساقطة من (ط) والمطبوع.

(٥) في (ز): على القاتل غرم، وفي المطبوع: مكان غرم: عزم.

(٦) في (ز): أمسكه عامداً. (٧) في المطبوع: حراً، وفي (ز): عامداً.

(٨) في (ز): الهروب. (٩) ساقط من المطبوع.

(١٠) «التحقيق» (٣٢٠/٧)، و«الإشراف» (٩٣/٤)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«القوانين»

[ باب العفو والقصاص ]<sup>(١)</sup>

[٢٠٤٧] [اختلفوا]<sup>(٢)</sup>: في الواجب بقتل العمد هل هو شيء معين أم هو أحد شيئين لا بعينه؟ فقال أبو حنيفة، ومالك في إحدى الروايتين: الواجب فيه القود، والرواية الأخرى عن مالك: التخيير بين القود والدية.

وعن الشافعي قولان، أحدهما: أن الواجب أحدهما لا بعينه، والثاني: أن القصاص هو الواجب عيناً وله العدول على هذا القول إلى الدية من غير رضا الجاني. وعن أحمد روايتان كالمذهبيين.

وفائدة الخلاف: في هذه المسألة أنه إذا عفا مطلقاً سقطت [عنه]<sup>(٣)</sup> الدية إلا في [أحد]<sup>(٤)</sup> الوجهين عند أصحاب الشافعي، ومن قال: إن الواجب أحد شيئين متى عفا مطلقاً ثبتت له الدية إلا في أحد وجهي الشافعية<sup>(٥)</sup>.

[٢٠٤٨] واختلفوا: فيما إذا عفا الولي عن الدم عادلاً عن القصاص إلى أخذ الدية بغير رضی الجاني، فقال أبو حنيفة: ليس له أن يعفو إلى المال إلا برضى الجاني.

وقال الشافعي، وأحمد: له ذلك على الإطلاق من غير تقييد [برضى]<sup>(٦)</sup> الجاني.

(١) هذا العنوان ساقط من (ز)، وهذا الباب في المطبوع بعد باب اليمين في الدعاوي.

(٢) في (ز) والمطبوع: واختلفوا.

(٣) زيادة من (ز).

(٤) في المطبوع: إحدى.

(٥) «الإشراف» (٩٤/٤)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الهداية» (٥٠١/٢)، و«التحقيق» (٧/٧).

٣٢٣.

فائدة: القود هو القصاص، ولعله إنما سمي بذلك؛ لأن المقتص منه في الغالب يقاد بشيء يربط فيه، أو يده إلى القتل فسمي القتل قوداً لذلك.

(٦) في (ط) والمطبوع: رضى.

وعن مالك كالمذهبيين<sup>(١)</sup>.

[٢٠٤٩] وانفقوا: على أنه إذا عفا أحد الأولياء [من الرجال]<sup>(٢)</sup> سقط القصاص وانتقل الأمر إلى الدية<sup>(٣)</sup>.

[٢٠٥٠] واختلفوا: فيما إذا عفت امرأة من الأولياء، فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: يسقط القود، وأما مالك فقال عبد الوهاب في «المعونة»: اختلفت الرواية عن مالك في النساء، هل لهن مدخل في الدم أم لا؟ فعنه [فيه]<sup>(٤)</sup> روايتان، [إحدهما]<sup>(٥)</sup>: لهن فيه مدخل [كالرجال]<sup>(٦)</sup> إذا لم [تكن]<sup>(٧)</sup> في درجتهم [عصبة]<sup>(٨)</sup>، والأخرى: أنه لا مدخل لهن، وإذا قال لهن مدخل في ذلك ففي أي شيء لهن مدخل فيه؟ عنه روايتان، إحدهما: في القود دون العفو، والثانية: في العفو دون القود<sup>(٩)</sup>.

[٢٠٥١] وانفقوا: على أنه إذا كان الأولياء حضورًا بالغين وطالبوا لم يؤخر القصاص، إلا أن يكون القاتل امرأة وتكون حاملاً فتؤخر حتى تضع [حملها]<sup>(١٠)</sup>.

[٢٠٥٢] وانفقوا: على أنه إذا كان الأولياء صغارًا أو [غُيبًا]<sup>(١١)</sup> فإنه يؤخر

(١) «المهذب» (١٩٧/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الهداية» (٥١١/٢)، و«الوجيز» (٤٦٤)، و«القوانين» (٣٦٤).

(٢) ساقطة من (ز).

(٣) «المهذب» (١٩٨/٣)، و«المغني» (٤٦٤/٩)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الإرشاد» (٤٤٦).

(٤) من (ز). (٥) في المطبوع: أحدهما.

(٦) في (ط) والمطبوع: كالرجل. (٧) في (ز): يكن.

(٨) في المطبوع: عصب.

(٩) «المغني» (٤٦٥/٩)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الإرشاد» (٤٤٦).

(١٠) زيادة من (ز).

انظر مصادر المسألة: «المهذب» (١٩٢/٣)، و«المغني» (٤٥٠/٩)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الوجيز» (٤٦٢).

(١١) في المطبوع: غائبًا.

القصاص، إلا [أن] <sup>(١)</sup> أبا حنيفة [ ] <sup>(٢)</sup> قال في الصغار: [إذا] <sup>(٣)</sup> كان لهم أب استوفى القصاص ولم يؤخر، [فإن] <sup>(٤)</sup> كان فيهم صغار أو [غائب] <sup>(٥)</sup> أو مجنون فقالوا كلهم: إن الغائب يؤخر القصاص لأجله حتى يقدم <sup>(٦)</sup>.

[٢٠٥٣] ثم اختلفوا: في الصغير والمجنون، فقال أبو حنيفة، ومالك: لا يؤخر القصاص لأجلهم، [وقال الشافعي: يؤخر القصاص] <sup>(٧)</sup> حتى يفيق المجنون ويكبر الصغير.

وعن أحمد روايتان، أظهرهما: أنه يؤخر، والأخرى كمذهب أبي حنيفة، ومالك <sup>(٨)</sup>.

[٢٠٥٤] واتفقوا: على أن الأب ليس له أن يستوفى القصاص لولده الكبير <sup>(٩)</sup>.

[٢٠٥٥] ثم اختلفوا: هل له أن يستوفيه لابنه الصغير قبل بلوغه؟ فقال أبو حنيفة، ومالك: له ذلك، وسواء كان شريكاً له فيه، مثل أن يقتل امرأة [ولها] <sup>(١٠)</sup> زوج وابن منه، أو لا يكون شريكاً، مثل أن تكون المقتولة مطلقة من زوجها، وسواء كان في النفس أو في الطرف.

وقال الشافعي، وأحمد في أظهر روايته: ليس له أن يستوفيه في جميع الحالات المذكورة، وعن أحمد رواية أخرى كمذهب أبي حنيفة، ومالك <sup>(١١)</sup>.

(١) ساقطة من (ز). .

(٢) في (ز): إن .

(٣) في (ز): غيب .

(٤) «المغني» (٤٥٩/٩)، و«رحمة الأمة» (٢٣٧)، و«الوجيز» (٤٦١).

(٥) ساقط من (ط) والمطبوع .

(٦) «الإشراف» (٩٨/٤)، و«رحمة الأمة» (٢٣٨)، و«بداية المجتهد» (٥٩٧/٢)، و«الهداية» (٥٠٦/٢).

(٧) «رحمة الأمة» (٢٣٨)، و«المغني» (٤٥٩/٩).

(٨) في (ط) والمطبوع: لها .

(٩) «رحمة الأمة» (٢٣٨)، و«المهذب» (١٩٠/٣)، و«المغني» (٤٦١/٩).

[٢٠٥٦] واختلفوا: في الواحد يقتل الجماعة [ثم<sup>(١)</sup>] يطلب أولياؤهم القصاص، أو الدية، أو بعضهم هذا وبعضهم هذا، فقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجب عليه إلا القود لجماعتهم، ولا يجب عليه شيء آخر، سواء طلب بعضهم القود وبعضهم الدية، أو طلب جميعهم القود.

وقال الشافعي: إن قتل واحداً بعد واحد قتل [بالأول<sup>(٢)</sup>] وللباقيين الديات، وإن قتلهم في [حال<sup>(٣)</sup>] واحدة أقرع بين أولياء المقتولين فمن خرجت له قرعة [قتل<sup>(٤)</sup>] له، وينتقل الباقيون إلى الدية، سواء [طالب<sup>(٥)</sup>] الجميع بالقود ورضوا به، أو طالب بعضهم بالقود وبعضهم بالدية؛ لأن [عنده<sup>(٦)</sup>] إن رضي الجميع بالقود لا يسقط الحق من الدية للمتأخر منهم.

وقال أحمد: إذا قتل واحد جماعة فحضر الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه، وإن طلب بعضهم القود وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن طلب الدية، سواء كان [طالب الدية<sup>(٧)</sup>] ولي المقتول، [أو نائباً عنه<sup>(٨)</sup>]، وإن طلبوا الدية [كان لكل<sup>(٩)</sup>] واحد دية كاملة<sup>(١٠)</sup>.

[٢٠٥٧] واختلفوا: فيما إذا قطع يميني رجلين فطلبوا القصاص، فقال أبو حنيفة: تقطع يمينه لهما [وتؤخذ<sup>(١١)</sup>] منه دية يد أخرى لهما. وقال مالك: تقطع يمينه لهما ولا يلزمه دية.

وقال الشافعي: تقطع يمينه للأول ويغرم الدية للثاني إن كان قطع واحدة بعد

- 
- (١) في (ز): و .  
 (٢) في (ط) والمطبوع: للأول .  
 (٣) في (ز): حالة .  
 (٤) في (ط) والمطبوع: قبل .  
 (٥) في (ط): طلب .  
 (٦) في (ز): عندهم .  
 (٧) في (ز): الطالب للدية .  
 (٨) في (ط) والمطبوع: أولاً أو ثانياً .  
 (٩) في (ز): لكل واحد فلكل .  
 (١٠) «الهداية» (٥١٢/٢)، و«الإشراف» (٩٨/٤)، و«المهذب» (١٨٨/٣)، و«الإرشاد» (٤٥٨) .  
 (١١) في (ط): ويؤخذ، وفي المطبوع: ويوجد .

أخرى، وإن كان القطع معًا أقرع بينهما كما قال في النفس، وكذا لو قطعهما على التعاقب واشتبه الأول.

وقال أحمد: إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية، وإن طلب أحدهما القصاص والآخر الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر<sup>(١)</sup>.

[٢٠٥٨] واختلفوا: فيما إذا قتل متعمدًا ثم مات، فقال أبو حنيفة، ومالك: يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية معًا.

وقال الشافعي، وأحمد: يسقط القصاص وتبقى الدية واجبة في تركته لأولياء المقتول<sup>(٢)</sup>.

[٢٠٥٩] واتفقوا: على أن الإمام إذا قطع السارق فسرى ذلك إلى نفسه أنه لا ضمان [فيه]<sup>(٣)</sup>.

[٢٠٦٠] [ثم]<sup>(٤)</sup> اختلفوا: فيما إذا قطعه [مقتصًا]<sup>(٥)</sup> فسرى إلى نفسه، فقال مالك، والشافعي، وأحمد: السراية غير مضمونة.

وقال أبو حنيفة: [السراية]<sup>(٦)</sup> مضمونة، [تحملها]<sup>(٧)</sup> عاقلة المقتص<sup>(٨)</sup>.

[٢٠٦١] واختلفوا: فيما إذا قطع ولي المقتول يد القاتل، فقال أبو حنيفة: إن عفا عنه الولي غرم دية يده، وإن لم يعف عنه لم يلزمه شيء.

(١) «الهداية» (٥١٣/٢)، و«رحمة الأمة» (٢٣٨)، و«المغني» (٤٠٨/٩).

(٢) «المهذب» (١٩٧/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٣٨)، و«الهداية» (٥١٣/٢)، و«الإشراف» (١٠٠/٤).

(٣) زيادة من (ز).

قال القاضي عبد الوهاب: السراية عن القصاص غير مضمونة خلافاً لأبي حنيفة. اهـ. وكذلك نقل خلاف أبي حنيفة في المسألة ابن قدامة.

انظر: «الإشراف» (٩٩/٤)، و«المغني» (٤٤٤/٩)، و«الهداية» (٥١٧/٢)، و«المهذب» (١٩٧/٣).

(٤) في (ز) و. (٥) في (ز): مستقصًا.

(٦) ساقطة من (ز). (٧) في (ط) والمطبوع: يحملها.

(٨) «المغني» (٤٧٠/٩)، و«المهذب» (١٩٧/٣).

وقال مالك : تقطع يده بكل حال عفا عنه أولم يعف ، وقال الشافعي : لا ضمان على القاطع ولا قصاص بكل حال ، سواء عفا [الولي عنه] <sup>(١)</sup> أو لم يعف [عنه] <sup>(٢)</sup> .  
 وقال أحمد : [تلازمه] <sup>(٣)</sup> دية اليد في ماله بكل حال عفا عنه الولي أو لم يعف <sup>(٤)</sup> .  
 [٢٠٦٢] واتفقوا : على أنه لا تقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء <sup>(٥)</sup> .  
 [٢٠٦٣] واتفقوا : على أنه لا [تقطع] <sup>(٦)</sup> يمين [يسار] <sup>(٧)</sup> ولا [يسار] <sup>(٨)</sup> يمين <sup>(٩)</sup> .

[٢٠٦٤] واختلفوا : هل يستوفي القصاص فيما دون النفس قبل الاندمال أو بعده؟ فقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : لا يستوفي إلا بعد الاندمال .  
 وقال الشافعي : يستوفي في الحال <sup>(١٠)</sup> .

[٢٠٦٥] واختلفوا : فيما يستوفي به القصاص من الآلة ، فقال أبو حنيفة : لا يكون القصاص إلا بالسيف ، [سواء] <sup>(١١)</sup> قتل به أو بغيره .  
 وقال مالك ، والشافعي : يقتل بمثل ما قتل به ، وعن أحمد روايتان كالمذهبيين <sup>(١٢)</sup> .

(١) في (ز) : عنه الولي .

(٢) ساقطة من (ز) .

(٣) في (ط) والمطبوع : يلزمه .

(٤) «الإشراف» (١٠٦/٤) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٨) .

(٥) «الإشراف» (١٢٩/٤) ، و«المغني» (٤٥٢/٩) ، و«الهداية» (٥١٠/٢) ، و«المهذب» (١٨٤/٣) .

(٦) في (ز) : يقطع .

(٧) في (ز) : بشمال .

(٨) في (ز) : شمال .

(٩) «الإشراف» (١٠٣/٤) ، و«المغني» (٤٣٩/٩) ، و«المهذب» (١٨٨/٣) ، و«الوجيز» (٤٥٨) .

(١٠) «الإشراف» (١٠٢/٤) ، و«المغني» (٤٤٦/٩) ، و«رحمة الأمة» (٢٣٩) ، و«الإرشاد» (٤٥٨) .

والاندمال : من اندمل الجرح تراجع عن البرء . انظر : «المصباح المنير» (١٢١) ، و«مختار الصحاح» (١٢٠) .

(١١) في (ز) : وسواء .

(١٢) «القوانين الفقهية» (٣٦٣) ، و«المغني» (٣٩١/٩) ، و«المهذب» (١٩٤/٣) .

[٢٠٦٦] واتفقوا: على أن من قتل في الحرم جاز قتله في الحرم<sup>(١)</sup>.

[٢٠٦٧] ثم اختلفوا: فيمن قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه، أو وجب عليه

[القتل]<sup>(٢)</sup> بكفر، أو ردة، أو زنى ثم لجأ إلى الحرم، فقال أبو حنيفة، وأحمد: لا

يقتل فيه، ولكن يضيق عليه [فلا]<sup>(٣)</sup> يبايع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل.

وقال مالك، والشافعي: يقتل فيه<sup>(٤)</sup>.



(١) «الإشراف» (٤/١١٣)، و«رحمة الأمة» (٢٣٩).

(٢) ساقطة من المطبوع.

(٣) في (ز): ولا.

(٤) انظر مصادر المسألة السابقة.